

أوراق سياسات في التعاون الدولي

عبدالحسين الهنين*. اتفاق الإطار المالي مع الصين و تأسيس شركة العراق القابضة.

حينما يُطرح السؤال التالي: ماهي القوة التي ستعمل على توحيد الشعب العراقي؟

هل هي الدين، أم القومية، أم الطائفة، أم العدو الخارجي، أم الشعارات ..؟

في الحقيقة لم أتردد سابقاً، ولا الآن في أن أقول: لا الدين، ولا الطائفة، ولا كل هذه العوامل يمكن أن توحد الشعب العراقي. ولا حتى التاريخ المشترك الذي نؤمن به كموروث اجتماعي.

المصالح المشتركة وحدها هي التي ستتمكن من بناء هذه الوحدة المنشودة , المصالح التي تتجسد في المال والشراكة والربحية الساعية الى الرفاه هي من ستوحدنا.

أوروبا مثلاً لم توحدنا الشعارات البرّاقة، إنما المصالح المشتركة هي التي مكّنت شعوبها أن تلقي خلف ظهرها كل مآسي الحروب والخلافات، فشرعت بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة (EEC)، ذلك هو المشروع الاقتصادي والسياسي الذي نشأت فكرة تأسيسه في إيطاليا في يونيو 1951، ثم كانت هناك (معاهدة روما) في 25 مارس 1957. التاريخ الذي يُعد اليوم الحقيقي لميلاد تلك السوق، ثم اتفاقية الشنكين (Schengen) واتفاقية الاتحاد الأوروبي (EU) على إثر اتفاقية (ماستريخت) عام 1992، ثم إصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو). ورافق ذلك مشاريع كبرى أهمها شبكة سكك الحديد والطرق التي تربط أرجاء أوروبا كلها، لتجعلك تنتقل دون أن تشعر بأنك قد عبرت الحدود سوى تبدل شبكة هاتفك النقال.

أوراق سياسات في التعاون الدولي

العراق، بلدنا الذي عصفت به الشعارات والطوائف والقوميات والزعامات التي نتجت كمخرجات للفساد بسبب غياب المصالح الاقتصادية المشتركة، هل يمكن أن نحوله الى كتلة مستدامة من المصالح رغم ما يحمله من مركبات معقدة؟. وهل يمكن أن نقلد أوروبا المتعددة اللغات والمختلفة في القوميات والتقاليد؟ بعد ان نفتنح أن المصالح الاقتصادية والمشاريع المشتركة كافية لوحدها بأن توحد أبناء الشعب العراقي دون الحاجة الى مؤتمرات المصالحة ودعوات السلم الأهلي؟.

إن الدول في العادة تتحرك خلال فترات الكساد أو الأزمات بأن تطلق مشاريع كبيرة تساهم في تحريك عملية التنمية و توفير فرص العمل، مثلما تسهم في انتشار البلاد من حالة البطالة الكاملة أو المقنعة. وكذلك لأجل تصنيع دورة جديدة للرساميل الكبيرة المتركمة لدى الناس، و لن يكون اكتشافاً لو قلنا أن العراق بحاجة الى مشاريع كبرى تقابل حجم الخراب الذي خلفته حقبة تمتد لأكثر من 40 عاما من الحروب والحصار والاقتتال الطائفي، و من أجل تحريك عملية التنمية، ومواكبة العالم المتقدم لتكون بمثابة معالجة حقيقية لتشغيل الناس، و جمع عقولهم وقلوبهم على مصالح مشتركة.

لقد كنتُ ولازلت مؤمناً بأن البدء بمشاريع ذات جدوى رابحة ومردود مالي مضمون (مثل ميناء الفاو، و القطار المعلق، والطرق الحلقية في بغداد، والطرق السريعة و القطار السريع، والمطارات والبتروكيمياويات والمصافي والمستشفيات والمدارس، وغيرها من مشاريع البنى التحتية داخل وخارج المدن) يمكن ان تكون نماذج للحلول الجوهرية للخروج من نفق الأزمة الحالية. هذه النماذج يمكن ان تصاغ عبر تجربة الاكتتاب العام الداخلي كتكملة للنموذج المالي الذي نعرفه ب (النفط مقابل البناء) والذي تم الإتفاق عليه من خلال اتفاق الإطار المالي بين مؤسسة ضمان الصادرات الصينية (SINOSHORE) والعراق، ولأن هذا الاتفاق، هو وسيلة واقعية في ظرف غياب التمويل من الموازنة العامة ولعدم ثقة المستثمر الأجنبي في منطقة قلقة كالعراق. فمثلاً؛ ميناء الفاو الكبير، و بسبب صعوبة الحصول على تمويل خارجي جعلنا ننتظر اكثر من عشر سنوات دون انجاز المشروع بشكل كامل بينما لو تم طرح المشروع للاكتتاب العام الداخلي على ان تسبقه مقدمة ودعاية اعلامية مناسبة، تشرح اسس وأهمية المشروع وتقديم بيانات اقتصادية دقيقة عن الارباح والفوائد المتوقعة منه، فانه من المنطق ان ذلك سيشجع الناس على المساهمة. وستكون الثروة المدخرة لدى المواطنين والتي تقدر بأكثر من 30 مليار دولار مكتنزة خارج المصارف العراقية بحسب تقديرات و بيانات رسمية ستكون مصدر التمويل المناسب. و ينطبق الامر على خط القطار السريع، و مشروع مترو بغداد، وطريق المرور السريع و مشاريع كبرى أخرى

أوراق سياسات في التعاون الدولي

كالبترولوكيمياويات وغيرها و و يمكن أن تكون الدولة شريكا ايضا بمساهمة بأموال مضمونة نتجت عن إتفاق الإطار المالي الأخير، أو إضافة أموال من خلال المصارف الحكومية التي تدخر أموالاً تحتاج الى تشغيل واسع.

لدينا مثلاً واضحاً قد نجح في دول اخرى منها تركيا وهو مشروع القطار السريع الذي من المفترض أن يربط كل محافظات العراق , ثم يربط العراق بأوروبا، مروراً بتركيا التي اطلقت نفس المشروع قبل سنوات قليلة ويمتد بطول 900 كم بين اسطنبول، و انقره، و مدينة أسكيسير ومدن تركيا الاخرى.

إن الموضوع ليس حتماً صعب المنال حينما يتم تأسيس شركة مساهمة لمشروع القطار السريع باسم (وحدة العراق) ليمثل تزاوجاً للتكنولوجيا المتقدمة لشركات عالمية نجحت في الصين و تركيا وبقية دول العالم منها؛ أليستوم الفرنسية و سيمنس الألمانية وكاواساكي اليابانية وبقيادة شركات صينية رصينة اهمها شركة باورتشاينا التي يمكن لها ان تمول المشروع من خلال مؤسسة سايناشور حيث تقدر حاجة العراق بما يقارب 1800 كيلومتراً من خطوط سكك الحديد الجديدة وتحديث القديم منها وتقدر كلفة المشروع بحوالي 14-18 مليار دولار أي بواقع 2.5 مليار لكل سنة إذا جرى التنفيذ خلال سبع سنوات. وبواقع 3.5 مليار دولار سنوياً إذى جرى تنفيذه خلال خمس سنوات وهي أرقام متاحة ضمن الأتفاق الأخير مع الصين ومشاركة المجتمع العراقي عبر الاكتتاب الداخلي . وذات الأمر ينطبق على بقية المشاريع العابرة للمحافظات، مثلما هو طريق المرور السريع جنوب بغداد وشمالها وغيره من المشاريع التي تشكل نقلة نوعية في حياة العراقيين .

إن هذه المشاريع سوف تغير طبيعة الحياة في العراق، حيث يمكن للدولة أن تساهم بربع قيمة المشروع بينما تطلق للجمهور المساهم ثلاثة ارباع الأسهم للاكتتاب العام، كي يُدار من قبل القطاع الخاص، ويبقى دور الدولة رقابياً واشرافياً، وبذلك نضمن وجود مصلحة مشتركة لجميع العراقيين في قضية تملكهم للثروة، كما إننا سنسهم في صناعة دورة حقيقية لرأس المال، تنتج قيمة مُضافة، وتخلق وظائف بعيداً عن التعيينات التي ترهق الموازنة العامة فضلا عن موثوقية استرداد الأموال خلال فترة وجيزة ليتم تدويرها في مشاريع وخدمات أخرى .

أوراق سياسات في التعاون الدولي

ان مساهمة الدولة تعطي ثقة و ضمان للجمهور تدفعه أن يساهم ويضع امواله في تجربة جديدة. وهي تجربة تحتاج الى ثقافة جديدة ايضا واعتماد نمط اقتصادي جديد يكون جزءاً من السلوك الاجتماعي للمجتمع العراقي وان الريادة في بناء المشاريع الكبرى و التركيز على اهداف كبيرة سوف يفكك العُقد و المتاهات التي مزقت الرأي العام , وبنفس الطريقة يمكن إطلاق مشاريع أخرى كشركات مساهمة بإدارة تنتمي الى العالم المتحضّر وبذهنية القطاع الخاص من خلال اسهم هذه المشاريع عبر شركة قابضة (Shares Holding Company) يمكن أن نطلق عليها اسم (شركة العراق القابضة) تمثل مصالح الناس، ومصدراً لمنفعتهم في الوقت نفسه , وهي قطاعا ستكون العامل الأكبر في بناء الديمقراطية الناشئة واعادة الصياغة الرشيدة للنظام السياسي المشوّه حالياً حيث أن نظامنا الاقتصادي لازال منتمياً الى نمط الانظمة الشمولية المرتكزة على الربح، و النظر الى المواطنين باعتبارهم(رعايا)!. لأنهم من الناحية العملية لا يساهمون في إنتاج الدخل القومي للبلاد.

(*) مستشار رئيس الوزراء. المستقبل السيد عادل عبد المهدي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 16

شباط 2020

<http://iraqieconomists.net/>